مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 313، جنيف، 15-30 آذار/ مارس 2012

الوثيقة: GB.313/INS/4

القسم المؤسسي

INS

التاريخ: ٥ آذار/ مارس ٢٠١٢
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

منظمة العمل الدولية والنظام متعدد الأطراف: تحضيرات منظمة العمل الدولية من أجل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ("ريو + ٢٠")

غرض الوثيقة

هذه الوثيقة مقدمة للنقاش والاسترشاد لزيادة مساهمات منظمة العمل الدولية في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة في ٢٠١٢، والسبل التي يمكن بواسطتها تقديم هذه المساهمات.

الهدف الاستراتيجي المعني: التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: الفقرة ٢٠. هذه الوثيقة مقدمة للنقاش والاسترشاد.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة خلق الوظائف وتنمية المنشآت.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.312/POL/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

موجز تنفيذي

تسلّط هذه الوثيقة الضوء على التحضيرات من أجل مؤتمر الأمم القادم المتحدة للتنمية المستدامة، والمساهمات التي قدمها المكتب. وهي تناقش النتائج المحتملة لمؤتمر القمة وأهميتها بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة. والغرض من هذه الوثيقة هو النقاش والاسترشاد لزيادة مساهمات منظمة العمل الدولية في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والسبل التي يمكن بواسطتها تقديم هذه المساهمات.

أولاً - المقدمة

١. قررت جمعية الأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين[١] أن تنظم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على مستوى القمة، احتفاءً بالذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢). كما حددت الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والستين[٢] انعقاد مؤتمر القمة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، بمشاركة على أرفع مستوى سياسي.

٢. وقررت الجمعية العامة أن يكون هدف المؤتمر: ضمان التزامات سياسية متجددة من أجل التنمية المستدامة؛ تقييم التقدم المحرز حتى اليوم وتحديد الثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة؛ التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. وفي هذا الصدد، سيركز المؤتمر على موضوعين هما: (أ) اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. كما ستنظم أربع موائد مستديرة رفيعة المستوى في موازاة الجلسة العامة، حول موضوع مشترك هو: "استشراف طريق المستقبل في تنفيذ النتائج المتوقعة من المؤتمر". ويفترض أن يصدر عن المؤتمر وثيقة سياسية مركزة من شأنها أن تقدم مساهمات مهمة في المضي قدماً في تحقيق هدف التنمية المستدامة.

٣. وناقش مجلس إدارة مكتب العمل الدولي العمل الذي يضطلع به المكتب بشأن التنمية المستدامة والوظائف الخضراء خلال دورته ٣١٢ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.[٣] وجرى استعراض وجيز لدور المكتب في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠. ومن المزمع أيضاً إجراء مناقشة أكثر تحديداً بشأن نتائج مؤتمر قمة ريو + ٢٠ ضمن القسم المؤسسي لمجلس الإدارة في دورته في آذار/ مارس ٢٠١٢.[٤]

٤. والغرض من هذه الوثيقة التماس الاسترشاد من مجلس الإدارة بشأن زيادة مساهمة منظمة العمل الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهي تعرض عدداً من المجالات الرئيسية التي يمكن إدراجها في رسالة مركّزة من شأنها أن تسهم في التوصل إلى نتيجة مفيدة وقابلة للتطبيق، ومن شأنها أن تبيّن كذلك التزام منظمة العمل الدولية في الاضطلاع بدور نشط في ترتيبات المتابعة والتنفيذ المتفق عليها.

ثانياً - العملية التحضيرية

٥. نظمت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عملية شاملة من الاستعراض والتحضيرات بما في ذلك الاجتماعات الاستشارية والمؤتمرات التحضيرية الإقليمية في جميع الأقاليم.[٥] وتم توزيع استبيان في ٢٠١٠ بهدف جمع معلومات بشأن ثلاث نقاط هي: الثغرات في التنفيذ والاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي. ونُظم اجتماعان تحضيريان للجان واجتماعان للجان ما بين الدورات حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وسوف يعقد اجتماع ثالث ما بين الدورات في ٢٦ و٢٧ آذار/ مارس في نيويورك.

٦. وعقب نتائج المشاورات واستناداً إلى الإرشاد الأساسي الصادر عن الجمعية العامة بشأن المواضيع الرئيسية لمؤتمر القمة، أعد مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسودة أولى للوثيقة الختامية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وجرت المناقشات الأولية بشأن المسودة الأولى خلال اجتماع غير رسمي عقد من ٢٥

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٣٦/٦٤.

[٢] القرار A/C.2/66/L.5.

[٣] انظر: http://www.ilo.org/gb/GBSessions/GB312/pol/WCMS_168245/lang--en/index.htm (الفقرات ٢-٢٧).

[٤] من المزمع إجراء مناقشة أوسع بشأن مساهمة منظمة العمل الدولية في التنمية المستدامة، خلال مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٣.

[٥] انظر: http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=23.

إلى ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، وستكون هذه المسودة الأولى كذلك موضوع العديد من جولات المفاوضات غير الرسمية بدءاً من ١٩ آذار/ مارس. وعقب اجتماع اللجنة التحضيري الثالث من ١٣ إلى ١٥ حزيران/ يونيه في ري ودي جانيرو، ستُقدَم الوثيقة الختامية لاعتمادها في المؤتمر.

٧. وقدم المكتب مدخلات على مدى العملية التحضيرية عن طريق البيانات والموائد المستديرة والأحداث الجانبية. وتم تقديم مساهمتين خطيتين إلى الأمانة، هما: "١" رد على الاستبيان في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، يستعرض التقدم المحرز والتحديات المطروحة؛ "٢" اقتراحات من أجل مسودة الوثيقة الختامية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. وكانت هذه المدخلات ثمرة عملية تشاورية داخل المكتب اضطلع بها برنامج الوظائف الخضراء، بغية توفير مساهمة شاملة يتجلى فيها برنامج العمل اللائق.

٨. وقبل انعقاد مؤتمر القمة، ستقوم مبادرة الوظائف الخضراء المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، بإطلاق تقرير ثانٍ بشأن الوظائف الخضراء، كمتابعة لتقريرها الأول الذي نشر عام ٢٠٠٨.[٦] وسيستند التقرير إلى المجموعة الكبيرة من البحوث التي أجرتها منظمة العمل الدولية وغيرها منذ عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى الدروس العملية المستمدة من الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى الدول الأعضاء.

ثالثاً - الوضع الراهن ونظرة استشرافية

٩. شددت دول أعضاء كثيرة على أهمية وجود دعامة اجتماعية متينة للتنمية المستدامة. وبرزت مسألة العمل اللائق وخلق الوظائف في عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر، باعتبارها مسألة أساسية إلى جانب مسائل الحد من الفقر، الأمن الغذائي والزراعة، المياه، المحيطات، الحصول على الطاقة، المدن المستدامة، القدرة على الصمود والاستعداد لمواجهة الكوارث. ويتجلى ذلك في المسودة الأولى للوثيقة الختامية الصادرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، والتي تسلّط الضوء على أهمية العمالة - لاسيما بالنسبة إلى الشباب - والوظائف الخضراء والعمل اللائق والحماية الاجتماعية.

١٠. وعلى الرغم من أنه لا يزال من المبكر جداً التنبؤ إلى أي مدى سوف تجسد النتيجة النهائية قيم منظمة العمل الدولية ومبادءها، فإنّ الجهود المتسقة التي بذلها حتى اليوم عددٌ من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في العملية التحضيرية، تجسد قيم منظمة العمل الدولية بشكل واضح. ويتيح ذلك فرصة حقيقية لبناء دعم يعتد به لاتساق السياسات لصالح العمل اللائق ولجميع النتائج الملموسة بشأن مسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الوظائف الخضراء والحماية الاجتماعية.

١١. وفي جهود موازية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة رفيعة المستوى للاستدامة العالمية في ٢٠١٠، برئاسة مشتركة بين الرئيسة الفنلندية السيدة هالونين ورئيس جنوب أفريقيا السيد زوما. وكان الغرض من هذه المجموعة التماس آراء مستقلة واستعراضها من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن طريقة الاستجابة للتحدي المتزايد المتمثل في التنمية المستدامة. ووفرت منظمة العمل الدولية مدخلات إلى المجموعة. وتضمن التقرير الختامي الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ توصية رئيسية "لاستحداث فرص العمالة، لاسيما لصالح النساء والشباب، بغية المضي قدماً بالنمو الأخضر والمستدام".[٧]

[٦] *الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق في عالم مستدام ومنخفض الكربون*. تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

[٧] انظر:
United Nations Secretary-General's High-level Panel on Global Sustainability (2012). Resilient People, Resilient Planet: A future worth choosing. New York: United Nations.

رابعاً - أهمية برنامج العمل اللائق

١٢. يوفر مفهوم العمل اللائق وإطاره الاستراتيجي وسيلة لتكامل أفضل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويسهم العمل اللائق في النمو الاقتصادي والتقدم والإدماج الاجتماعيين. وأماكن العمل هي الأمكنة التي تجتمع فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو لا انفصام فيه.

١٣. والانتقال إلى اقتصادات فعالة من حيث الموارد وقليلة الانبعاثات ومقاومة لتغير المناخ يتطلب تغييراً جذرياً في نماذج الإنتاج والاستهلاك. ويطرح تحقيق هذا التغيير الهيكلي الذي يولد فرصاً كافية للعمالة المنتجة واللائقة ويعزز الإدماج الاجتماعي، برنامجاً مثيراً للتحديات. وسوف تستجيب المنشآت والقطاعات الاقتصادية للقيود والفرص المتأتية عن ارتفاع أسعار الموارد واللوائح والحوافز التي تضعها السياسات وتطور الطلب الاستهلاكي. وسوف تنتقل فرص العمل ضمن القطاعات والمنشآت وفيما بينها، وسوف تتغير المهن. ولا بد لمؤسسات سوق العمل من أن ترصد وتسهل هذه التكييفات لضمان انتهاز الفرص والتقليل إلى أدنى حد من كلفة التكيف. وقد تشمل التدابير الانتقالية برامج التدريب والارتقاء بالمهارات وبناء إدارات توظيف فعالة وأرضيات للحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية على أكثر الناس استضعافاً. ولا بد لقطاع الأعمال ومنظمات العمال من أن تساعد المنشآت والمستخدمين على استباق التغيير وزيادة مقاومتهم وقدرتهم على التكيف مع الأسواق المتغيرة والمساهمة في صنع السياسات المستنيرة. وتحتاج الحكومات إلى إعداد سياسات مؤاتية وقائمة على الحوافز تتجاوز النُهج القطاعية المعزولة وترسي أوجه التآزر والاتساق فيما بين الوزارات المختصة. وسيكون الحوار الاجتماعي الفعال بين جميع أصحاب المصلحة أداة أساسية إذا أريد تحقيق انتقال عادل.

١٤. وتشكل العمالة المنتجة واللائقة أيضاً الرابط بين التنمية المستدامة والحد من الفقر والادماج الاجتماعي. ولا بد من ضمان فرص العمل وتوليد الدخل والحد من الآثار الضارة على وجه الخصوص لصالح الفقراء والمجتمعات المحلية حيث تقوم أنماط إنفاق الأسر المعيشية وأسباب العيش بشكل غير متناسب على توافر الموارد الطبيعية وأسعارها.

١٥. وتشكل حصيلة مؤتمر القمة بشأن الإطار المؤسسي وإدارة التنمية المستدامة، فرصة مهمة للمضي قدماً في الاتساق فيما بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. وينبغي أن تكون الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية جزءاً لا يتجزأ من الآليات المؤسسية لصياغة السياسة الوطنية وتنفيذها لضمان معالجة مسألة العمالة ومعايير العمل والحماية الاجتماعية بأساليب تعزز الروابط الإيجابية مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية، وتتناول المقايضات بفعالية وتحد من تكاليف التكيف.

١٦. ومن المرجح أن يوفر مؤتمر القمة انطلاقة رسمية لصياغة مجموعة من المؤشرات و"خريطة طريق" للتنمية المستدامة. وفي سياق تقييم الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خريطة طريق لبرنامج عمل ما بعد عام ٢٠١٥، قد ينظر مؤتمر القمة في الدعوة إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة. وليس من شأن هذه الأخيرة أن تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية بل أن توسعها من حيث تطلعاتها ونطاق تطبيقها. ومن المهم بمكان أن تشارك منظمة العمل الدولية في هذه العملية منذ البداية لضمان أن يصبح العمل اللائق إحدى المسائل "الشمولية" التي تعتبر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

١٧. ويمثل مؤتمر القمة فرصة فريدة للنهوض ببرنامج العمل اللائق ووضعه كشرط مسبق بغية تحقيق عولمة أكثر إنصافاً واخضراراً واستدامة. وهو أيضاً منصة لإرساء الأهمية الأساسية للحوار الاجتماعي ودور مؤسسات سوق العمل لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

خامساً - مجالات التركيز المقترحة فيما يتعلق بمساهمة منظمة العمل الدولية في النتائج الممكنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٨. غرض مساهمة منظمة العمل الدولية أن تدعم أساساً الهيئات المكونة في رسم معالم مدخلاتها في حصيلة مؤتمر القمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمساهمة أن تنقل إلى الدول الأعضاء المجتمعة في ريو دي جانيرو رسالة قصيرة ومركزة بالنيابة عن عالم العمل، تشير إلى الالتزام المتجدد لمنظمة العمل الدولية بأهداف التنمية المستدامة وتبيّن استعدادها لأن تكون جزءاً من خطة عمل ترمي إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

١٩. ويمكن النظر في المجالات التالية كعناصر لرسالة مركزة:

"١" *الالتزام المتجدد*. إنّ قلة فرص العمل اللائق واستمرار فقر العمال والاستبعاد الاجتماعي هي تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى عدم كفاية الاهتمام المولى للدعامة الاجتماعية وغياب الاتساق بين السياسات في الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وخلال مؤتمر ريو +٢٠، ينبغي للحكومات أن تؤكد من جديد هدف توفير العمل اللائق للجميع، باعتباره مسألة أساسية في التنمية المستدامة، وأن تبيّن الروابط بين الدعائم الثلاث وتلتزم بوضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية متكافلة. ومن شأن هذه السياسات أن تعزز توليد العمالة وتحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي عن طريق تعزيز المنشآت المستدامة والوظائف الخضراء، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية من خلال إقامة حوار نشط مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

"٢" *دعامة اجتماعية متينة*. ينبغي أن يكون توفير العمل اللائق للجميع الأساس الذي تقوم عليه الدعامة الاجتماعية لإطار التنمية المستدامة. وينطوي ذلك على أنّ العمل اللائق والإدماج الاجتماعي يتجليان في المؤشرات والأهداف والالتزامات الوطنية المحتملة وآليات الإدارة السديدة المتفق عليها في مؤتمر القمة.

"٣" *العمالة، المنشآت المستدامة، البنية التحتية وتنمية المهارات*. يجب أن يوفر الاقتصاد الأخضر الوظائف الضرورية، لاسيما لصالح الأعداد المتزايدة من الشباب.

(أ) ينبغي أن تستحدث الحكومات بيئة مؤاتية لتنمية المنشآت المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر الحصة الأكبر من العمالة.

(ب) ينبغي أن تتضمن السياسات تدابير ترمي إلى تعزيز تخضير الصناعات القائمة وتوسيع نطاق سلاسل القيم والأسواق في قطاعات خضراء جديدة من خلال الحوافز والتمويل والاستثمار في البحث والتطوير.

(ج) على غرار ذلك، ينبغي أن تهدف سياسات البنية التحتية إلى الاستفادة إلى الحد الأمثل من نتائج العمالة التي تعزز الإنصاف ومقاومة الصعاب؛ وبرامج التوظيف العامة عبارة عن أدوات فعالة في يد الحكومة لدعم السياسات الاجتماعية التي تصون أيضاً الموارد الطبيعية.

(د) ينبغي أن تدعم السياسات النشطة لسوق العمل استحداث الوظائف الخضراء وإعادة توزيع العمال المسرحين من خلال إقامة إدارات توظيف فعالة وتعزيز نُظم التدريب والارتقاء ببرامج المهارات الجديدة والمتغيرة، لاسيما في صفوف الشباب.

(هـ) ينبغي أن توفر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية ظروفاً مؤاتية لأمن الدخل، تقوم بدورها بتوليد النمو والوظائف.

ينبغي النظر في وضع توصية في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتشجيع البلدان على وضع أهداف مستدامة ومتفق عليها على المستوى الوطني، لزيادة حصة الوظائف الخضراء في سوق العمل مع مرور الوقت.

"٤" *الحماية الاجتماعية*. الحماية الاجتماعية وإرساء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية أمران أساسيان للانتقال إلى اقتصاد أخضر بغية بناء منشآت ومجتمعات محلية مقاومة، في وجه ضرورة التكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى دورهما كمثبت في أوقات الأزمات الاقتصادية. وهذان المكونان أساسيان في التنمية المستدامة. *وينبغي النظر في وضع توصية* مفادها أن ترسي جميع البلدان أو تستكمل أو تصون أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية في سياق الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الحماية الاجتماعية،[٨] كما يرد ذلك في التوصية (المقترحة) لمنظمة العمل الدولية (التوصية رقم ٢٠٢) بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، التي يمكن أن يعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠١ (حزيران/ يونيه ٢٠١٢). وينبغي تعزيز أوجه التآزر بين سياسات حماية البيئة والمجتمع.

[٨] استناداً إلى اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢).

"٥" *المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية*. توفر معايير العمل الدولية إطاراً معيارياً مهماً وإرشاداً عملياً لوضع سياسات محفزة للتنمية المستدامة وللإدارة السديدة. ويقتضي هذا الأمر التصديق على معايير العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها والامتثال لها بشكل فعال. وينبغي أن يشمل ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الثماني، التي تتناول الحرية النقابية وحق المفاوضة الجماعية والقضاء على العمل الجبري والقضاء على عمل الأطفال ومنع التمييز في الاستخدام والمهنة، بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأربع المعنية بالإدارة السديدة والتي تتناول تفتيش العمل والمشاورات الثلاثية وسياسة العمالة. وتشمل هذه المعايير أيضاً الاتفاقيات التي تتناول الحق في بيئة عمل آمنة وصحية، وهو أمر يرتدي أهمية كبرى في سياق المخاطر الناشئة عن التكنولوجيات والمهن الجديدة في الاقتصاد الأخضر. *وينبغي النظر في وضع توصية* مفادها أن تصدق جميع البلدان وتنفذ معايير العمل ذات الصلة كجزء من أطرها المعيارية للتنمية المستدامة.

"٦" *سياسات مؤاتية لجعل الانتقال ناجحاً للجميع*. من المطلوب توفير إطار واضح وترتيب مؤسسي لاستعراض تدابير التصدي للتغيرات الهيكلية في الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً ومناقشتها والموافقة عليها، على أن يترافق ذلك بدور نشط يضطلع به الشركاء الاجتماعيون. ومن شأن ذلك أن يحسّن استباق وإدارة ما لذلك من أثر على المنشآت والعمال الذين يواجهون التغيرات الهيكلية الكبيرة الناجمة عن تغير الأسعار في الأسواق والسياسات البيئية الجديدة والضرائب واللوائح وأفضليات المستهلك وتوجهات الاستثمار. وتوفر الاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة (منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠٧) إطاراً متسقاً وإرشاداً عملياً في هذا السياق. وينبغي استباق تكاليف العمال والمجتمعات المحلية المتضررة ومراعاتها عند تحديد تدابير التصدي، كجزء من السياسات النشطة لسوق العمل ومخططات الحماية الاجتماعية. ويرتدي دور الشركاء الاجتماعيين في التخطيط للانتقال وتقديم الإرشاد بشأن استراتيجيات التكيف، أهمية محورية. *وينبغي النظر في وضع توصية* مفادها أن تعزز جميع البلدان الحوار الاجتماعي وأن ترسي إطاراً للانتقال يهدف إلى المزيد من الإدماج الاجتماعي وخلق فرص عمالة جيدة.

"٧" *الإطار المؤسسي (الإدارة) والقدرات الوطنية*. ينبغي للحوار الاجتماعي والجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق السياسي بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، أن تدعم أي إطار مؤسسي وطني وينبغي لها أن ترشد تصميم آليات التبليغ بشأن التقدم والثغرات في التطبيق.

"٨" *أهداف التنمية المستدامة*. ينبغي أن تشمل صياغة أهداف التنمية المستدامة خلق الوظائف الخضراء والعمل اللائق والإدماج الاجتماعي من خلال سياسات ترمي إلى تخضير الاقتصادات. وينبغي اعتماد مؤشرات وأهداف محددة يتجلى فيها خلق الوظائف والإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى دور الحماية الاجتماعية وتنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية. كما توفر مؤشرات العمل اللائق إرشاداً مهماً في هذا الصدد. *وينبغي النظر في وضع توصية* مفادها أن تعتمد جميع البلدان أهدافاً وطنية تقوم على عمليات تقييم الوظائف الخضراء من حيث الأبعاد الحالية والمحتملة لقضايا الجنسين وظروف العمل وغير ذلك من جوانب العمل اللائق. وينبغي أن تدعم نتائج عمليات التقييم هذه السياسات الاقتصادية وسياسات العمل الوطنية التي تتسق مع سياسات التنمية المستدامة.

"٩" *بناء القدرات*. ينبغي بذل قصارى الجهود للاستمرار في بناء قدرات الدول الأعضاء ومعارفها، لاسيما على المستوى الوطني، بشأن اتجاهات سوق العمل والتطورات الناجمة عن تخضير الاقتصادات والمنشآت، بهدف رسم السُبل إلى انتقال عادل، عن طريق تكييف أدوات سوق العمل المتاحة وتطبيقها، وحشد دعم تنمية الأعمال وتقديم برامج للارتقاء بالمهارات بغية خلق وظائف جيدة في الاقتصاد الأخضر.

سادساً - نقطة مقترحة للمناقشة

٢٠. مجلس الإدارة مدعو إلى مناقشة المسائل المثارة في هذه الوثيقة وتحديد رسائل ومدخلات منظمة العمل الدولية الرئيسية وأي إسهامات أخرى، يزمع تقديمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.